المحاضرة رقم (12): النصوص التشريعية

تعريفها: النص التشريعي هو نص قانوني يدر عن السلطة التشريعية (البرلمان) وفق الإجراءات التي يحددها الدستور وفي المجالات المخصصة بموجبه، ويتضمن جملة من القواعد القانونية العامة، المجردة والملزمة للأفراد قصد تنظيم علاقاتهم في المجتمع.

1- الدستور

تعريفه: هو التشريع الأسمى في البلاد، يتضمن عدد من المبادئ التي تبين طبيعة نظام الحكم في البلاد، كيفية تنظيم السلطات وسيرها وعلاقتها فيما بينها، حقوق وواجبات المواطن وتنظيم الحريات العامة.

2- المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

تعريفها: تأتي بعد الدستور من حيث قوتها الإلزامية، يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب مراسيم رئاسية وفقا للأوضاع المقررة لذلك تسمو على القانون الذي يعتبر مرجعا يمكن الاستناد إليه في إعداد بعض الرسائل والوثائق الإدارية.

3- القوانين:

تعريفها: هو مجموعة القواعد التشريعية التي تقرها السلطة التشريعية ويصدرها رئيس الجمهورية لتنظيم الحياة في المجتمع. ويعتبر النص القانوني أساس كل تشريعات الدولة و أقواها. نذكر على سبيل المثال: قانون المالية، قانون العقوبات، القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية... الخ.

القانون رقم 05-20 المؤرخ في 5 رمضان 1441 الموافق 28 أبريل 2020 يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية
وتكافحتهما.

- إن رئيس الجمهورية

- بناء على الدستور لاسيما المواد

ويعتضى

ويعتضى

ويعتضى

ويعتضى

ويعتضى

يُصير القانون الآتي نصّه:

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

المادة 46: تُلغى المواد

المادة 47:

المادة 48: يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 رمضان 1441 الموافق 28 أبريل 2020

عبد المجيد تبون

4-الأمر:

4-1تعريفه: نص من مصف القوانين (بعد المصادقة عليه)، صلاحية استصداره مخولة دستوريا لرئيس الجمهورية في حالات الضرورة او الاستثنائية أو ما بين الدورات التشريعية، على أن يعرض على الهيئة التشريعية حال انعقاد دورتها المقبلة للمصادقة واضفاء صبغة قوة القانون عليه.

مثال: الامر 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 اوت 2003 يتضمن قانون النقد والقرض المعدل والمتمم.

الامر رقم 03-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1927 الموافق لـ 15 يوليو سنة 2006 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

4-2 الشكل المادي للنصوص التشريعية: تتكون النصوص التشريعية من العناصر التالية:

عنوان النص: يجب ان يكون العنوان دقيقا يتضمن النقاط التالية:

- نوعية النص (دستور، قانون، أمر)

- بيان الرقم (يدون فيه السنة والرقم التسلسلي).

- بيان تاريخ الإصدار (الهجري والميلادي)

- موضوع النص.

صاحب النص

المستندات أو الحثيات، وهي مجموعة النصوص القانونية أو التأشيرات التي اعتمد عليها مصدر العمل القانوني كقاعدة أساس أو مادة خام لتأكيد اختصاصه واضفاء الشرعية على عمله.

- صيغة النص

محتوى النص: يشمل عددا من المواد التي تجمع تحت فروع أو اقسام، فصول وابواب تعالج مواضيع مختلفة لكنها مكملة لبعضها البعض، وعادة ما تخصص المادة الأخيرة لطريقة النشر والتنفيذ من المعنيين.

المكان والتاريخ: يظهر تاريخ التحرير في نهاية النص القانوني.

الامضاء: يعتبر الامضاء بيانا جوهريا وشكلية أساسية لاصدار العمل القانوني، اذ يضي الامضاء من السلطة المختصة الطابع القانوني والرسبي وبدونه يبقى العمل مجرد مشروع ولا تكون له قوة تنفيذية.